هل تواجه مشكلة في قراءة هذه الرسالة الإلكترونية؟ عرض الرسالة في متصفحك

العربية الصينية الإسبانية الروسية

مشاركة

فبراير ومارس
2020

في هذا العدد

- تطورات مكافحة الفساد
- مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك
- تطورات مراقبة الصادرات والعقوبات
- موارد التحقيقات العالمية
- المشاركة في مشاريع الكتابة والتحدث

تطورات مكافحة الفساد

مزيدٌ من أولياء الأمور يقرّون بالذنب وتصدر ضدهم أحكام قضائية في فضيحة القبول بالجامعات

في 31 مارس 2020، حكم قاضي المحكمة الإقليمية الأمريكية/ ناثانيل جورتون بمقاطعة ماساتشوستس على إليزابيث هنريكيز المقيمة في كاليفورنيا بالسجن سبعة أشهر، وعامين من الإفراج المشروط وغرامة قدرها 200,000 دولار أمريكي لدورها في القضية المستمرة المتعلقة بفضيحة القبول بالجامعات والمعروفة باسم عملية الفضيحة الجامعية. وقد سبق أن اعترفت هنريكيز بالتورط في عملية تآمر لارتكاب احتيال إلكتروني، واحتيال إلكتروني في الخدمات النزيهة، والتآمر لارتكاب غسل الأموال. واعترفت بأنها دفعت أموالاً لمستشار القبول بالجامعات السابق، وليام "ريك" سينجر، لترتيب عملية تصحيح درجات مجموعة التقييمات الخاصة بابنتها ودفعت مبلغ 400,000 دولار أمريكي أخرى لتقديم ابنتها على أنها لاعبة تنس في جامعة بارزة بالرغم من أن الفتاة لم تمارس رياضة التنس التنافسية.

في 13 مارس 2020، اعترف المواطن الكندي واللاعب السابق في الدوري الاحترافي لكرة القدم الكندية، ديفيد سيدو، بإحدى تهم التآمر لارتكاب احتيال إلكتروني بعد دفع مبلغ 200,000 دولار أمريكي إلى سينجر للترتيب لقيام شخصٍ ثالث باختبارات القبول بالجامعة بدلًا من ابنه. وقد اعترف الشخص الذي أجرى الاختبارات، مارك ريديل، بالتهمة. وتم تحديد يوم 15 يوليو 2020 للحكم على سيدو.

في 25 فبراير 2020، حكم القاضي جورتون على ميشيل جانافس لدورها في فضيحة القبول بالجامعات. وقد دفعت جانافس 100,000 دولار أمريكي لحمل مراقب الاختبارات على تعديل نتائج الاختبارات الخاصة بابنتيها، ووافقت أيضًا على دفع مبلغ 200,000 دولار أمريكي ليتم تسجيل إحدى ابنتيها زورًا على أنها لاعبة كرة طائرة شاطئية. وتم الحكم على جانافس بالسجن لمدة خمسة أشهر، وغرامة قدرها 200,000 دولار أمريكي، والإفراج المشروط لمدة عامين بعد الإقرار بالتورط في التآمر لارتكاب الاحتيال وغسل الأموال.

في 7 فبراير 2020، حكم القاضي جورتون على دوجلاس هودج، الرئيس التنفيذي السابق لإحدى شركات إدارة الاستثمار البارز، بالسجن تسعة أشهر، وغرامات قدرها 750,000 دولار أمريكي، و500 ساعة من الخدمة المجتمعية للدور الذي لعبه في مخطط مماثل. هذا وقد دفع هودج أكثر من 850,000 دولار أمريكي إلى سينجر على مدار عقد كامل للحصول على مزايا غير مشروعة لخمسة من أولاده السبعة في عملية القبول بالجامعات. ودفع هودج مبلغًا غيرَ معلن إلى مدرب تنس جامعي بارز، تم توجيه التهم إليه أيضًا في الفضيحة، ليسجّل إحدى بناته زورًا على أنها لاعبة تنس. كما دفع 200,000 دولار أمريكي للاعتراف بابنة أخرى له على نحو غير مشروع بأنها لاعبة كرة قدم لجامعةٍ مختلفة في عام 2012. وقد اعترف هودج بالتورط في عملية تآمر لارتكاب احتيال إلكتروني وغسل الأموال.

كجزء من التحقيق واسع النطاق الذي تمت تغطيته سابقًا بواسطة النشرة الحمراء، اعترف ما لا يقل عن 31 شخصًا بالتهم الموجهة إليهم فيما يتعلق بالأدوار التي لعبوها في فضيحة القبول بالجامعات من أصل 53 من المدعى عليهم المتهمين حتى الآن.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل (إليزابيث هنريكيز)
- *القانون360* (ديفيد سيدوو)
- صحيفة وول ستريت جورنال (ميشيل جانافس)
- *القانون360* (دوجلاس هودج)

الأمر بمحاكمة جديدة في قضية مكافحة الفساد بموجب قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

في 11 مارس 2020، رفضت قاضية المحكمة الإقليمية الأمريكية/ أليسون بوروز اثنتين من الإدانات بموجب قانون مكافحة الممارسات الأجنبية الفاسدة بسبب أخطاء ارتُكبت من جانب أحد محامي الدفاع. على النحو الذي تمت تغطيته سابقًا بواسطة النشرة الحمراء في يونيو 2019، ثبتت إدانة المدعى عليهما المشتركين جوزيف بابتيست، عقيد سابق بالجيش الأمريكي، وروجر بونيسي، سفير سابق لهايتي، بالتآمر لانتهاك قانون مكافحة الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA) بالإضافة إلى تهم أخرى استنادًا إلى أدوارهما في مخطط لالتماس مدفوعات غير مشروعة تتعلق بمشروع لتطوير ميناء هايتي. ومع ذلك، وجدت المحكمة مؤخرًا أن محامي بابتيست، دونالد لاروش، أخفق في استعراض اكتشاف الأدلة واستدعاء الشهود الذين كان بإمكانهم مساعدة عميله. وقد قررت القاضية بوروز أن هذه الإخفاقات، بالإضافة إلى أوجه القصور الإضافية في الإقرار، أدت إلى نشوء "احتمالية معقولة" بأن بابتيست قد تعرض للإضرار به من جانب الدفاع. وأمرت القاضية بوروز بإجراء محاكمة جديدة لكلا المدعى عليهما.

لمزيدٍ من المعلومات

- *القانون 360*
- *مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة*

الحكم على مسؤول تنفيذي في قطاع الطاقة بالسجن أكثر من عام بتهمة غسل الأموال

في 6 مارس 2020، تم الحكم على لورانس هوسكينز، مسؤول تنفيذي سابق في شركة الطاقة والنقل الفرنسية ألستوم إس أيه، بالسجن لمدة 15 شهرًا بتهم غسل الأموال. وتنشأ هذه التهم من مخطط استعان فيه هوسكينز بمستشارين لتقديم مدفوعات فاسدة إلى مسؤولين إندونيسيين من أجل الحصول على عقد طاقة بقيمة 118 مليون دولار أمريكي في الفترة من 2002 إلى 2004. وقد تمت إدانة هوسكينز من جانب هيئة محلفين في العام الماضي بالتآمر وغسل الأموال وتهم متعلقة بقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، ولكن قبل أسبوع من الحكم على هوسكينز، قررت قاضية المحكمة الإقليمية الأمريكية/ جانيت بوند أرترتون أن المدعين العامين قد أخفقوا في إثبات أن هوسكينز، مواطن بريطاني كان يعمل لدى ألستوم في باريس ولم يسبق له زيارة الولايات المتحدة، كان وكيلاً لشركة أمريكية تابعة سابقًا لشركة ألستوم يُزعم أنها انتهكت قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة. وبناءً عليه، ألغت القاضية أرترتون حكم هيئة المحلفين وبرّأت هوسكينز من سبعة انتهاكات لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة.

في عام 2014، وافقت شركة ألستوم على دفع 772 مليون دولار أمريكي إلى وزارة العدل لتسوية تهم جنائية متعلقة بدفعها أكثر من 75 مليون دولار أمريكي للحصول على عقود طاقة حول العالم. وقد اعترف أربعة أفراد آخرين بالتهم المنسوبة إليهم نتيجة لتحقيقات وزارة العدل في المخطط، وتم الإفصاح مؤخرًا عن تهمٍ موجهة ضد اثنين من المسؤولين التنفيذيين السابقين لدى ألستوم.

لمزيدٍ من المعلومات

- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *القانون 360*

إحدى شركات الأدوية تدفع 8.8 مليون دولار أمريكي لتسوية تهم متعلقة بقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة مع هيئة الأوراق المالية والبورصات

في 28 فبراير 2020، وافقت شركة كاردينال هيلث، إحدى شركات توزيع الأدوية في ولاية أوهايو، على دفع 8.8 مليون دولار أمريكي لتسوية تهم متعلقة بمخالفتها للدفاتر والسجلات وأحكام الرقابة المحاسبية الداخلية لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة. في الفترة ما بين عامي 2010 و2016، قامت كاردينال الصين رسميًا بتوظيف آلاف الموظفين وإدارة حسابات التسويق بالنيابة عن مورد أوروبي لمنتجات عناية بالجلد بدون وصفة طبية. ووفقًا لقرار هيئة الأوراق المالية والبورصات، قام موظفو التسويق في كاردينال الصين بتوجيه المدفوعات إلى أخصائيي الرعاية الصحية المعيّنين بواسطة الدولة وشركات التجزئة المملوكة للدولة لتعزيز مبيعات المنتجات، وبموجب اتفاقيةٍ لمشاركة الأرباح، حصلت كاردينال الصين على نسبة من الأرباح الناتجة عن تلك المدفوعات غير المشروعة. ونظرًا للإخفاق المزعوم من جانب كاردينال الصين في تطبيق الرقابة المحاسبية المناسبة، فقد صرّحت بشكل منتظم بهذه المدفوعات ولم تحتفظ بدفاتر وسجلات كاملة ودقيقة فيما يتعلق بحسابات التسويق. ووافقت كاردينال هيلث على دفع 5.4 مليون دولار أمريكي على سبيل رد المكاسب غير المشروعة، و2.5 مليون دولار أمريكي في صورة عقوبات مدنية، و916,887 دولار أمريكي كفائدة سابقة للحكم من أجل تسوية التهم.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي وقرار هيئة الأوراق المالية والبورصات
- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة*

الحكم على مسؤول نقابي سابق بالسجن لمدة 28 شهرًا بسبب مخطط اشتراط الدفع للمشاركة

في 19 فبراير 2020، تم الحكم على ميخائيل غرايمز، مسؤول سابق في نقابة عمال صناعة السيارات المتحدين (UAW)، بالسجن لمدة 28 شهرًا نظرًا لقبوله مدفوعات غير مشروعة تزيد عن 1.5 مليون دولار أمريكي من موردي عمال صناعة السيارات المتحدين والتآمر لغسل العائدات. وقد اعترف غرايمز في سبتمبر 2019 بتهم الاحتيال الإلكتروني وغسل الأموال لتورطه في المخطط.

بدءًا من عام 2006، تآمر غرايمز مع اثنين آخرين من مسؤولي عمال صناعة السيارات المتحدين رفيعي المستوى، وكلاهما أقر بالتهم أيضًا، لطلب وقبول ملايين الدولارات في صورة مدفوعات غير مشروعة من الموردين الذين يسعون للحصول على عقود مع مركز الموارد البشرية لدى عمال صناعة السيارات المتحدين. وعلى وجه التحديد، طلب غرايمز والمسؤولان الآخران الحصول على مدفوعاتٍ مقابل الموافقة على عقود الموردين المربحة مع مركز الموارد البشرية لتوريد ساعات وسترات وحقائب ظهر وعلامات تجارية أخرى. وعلى مدار فترة المخطط البالغة 12 عامًا، قام غرايمز بجمع ما يزيد عن 1.5 مليون دولار أمريكي في صورة مدفوعات غير مشروعة، أنفقها على الممتلكات والمنازل وإجراء جراحة تجميل لأحد أقاربه إلى غير ذلك من النفقات الشخصية. وكجزء من اتفاقه التفاوضي لتخفيف العقوبة، سوف يتخلى عن هذا المبلغ.

على النحو الذي تمت تغطيته سابقًا بواسطة النشرة الحمراء، يعتبر غرايمز واحدًا من تسعة مدعى عليهم على الأقل أقروا بالتهم المنسوبة إليهم فيما يتعلق بتحقيقٍ جنائي مستمر في مخطط اشتراط الدفع للمشاركة الخاص بنقابة عمال صناعة السيارات المتحدين، بما في ذلك مسؤولي الموردين في شركة فيات كرايسلر للسيارات وغيرهم من موظفي عمال صناعة السيارات المتحدين.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *القانون 360*

الحكم على رجل تكساس بالسجن لدوره في مخطط الفساد الخاص بشركة النفط الوطنية الفنزويلية

في 19 فبراير 2020، تم الحكم على ألفونزو إليزر جرافينا مونوز، مقيم في تكساس ومسؤول مشتريات سابق لدى شركة النفط الوطنية الفنزويلية (PDVSA)، شركة الطاقة المملوكة للدولة بفنزويلا، بالسجن لمدة 70 شهرًا ودفع تعويض بمبلغ 215,000 دولار أمريكي في تهم التآمر لارتكاب جريمة غسل الأموال والتهرب من الضرائب وعرقلة سير العدالة. يأتي الحكم على جرافينا بعد إجراء تحقيقٍ من جانب وزارة العدل بشأن استلامه لما يقرب من 590,000 دولار أمريكي في صورة مدفوعات غير مشروعة في الفترة من 2007 إلى 2014 مقابل مساعدة شركات الطاقة الأمريكية في تأمين العقود مع شركة النفط الوطنية الفنزويلية. وقد سبق أن أقر جرافينا بتهم غسل الأموال والتهرب الضريبي بموجب اتفاق تفاوضي لتخفيف العقوبة في عام 2015، وأصدرت وزارة العدل أمر مصادرة بمبلغ 590,446 دولار أمريكي ضده بموجب هذا الاتفاق التفاوضي في عام 2017. ومع ذلك، قام جرافينا بعد ذلك بحجب المعلومات عن وزارة العدل وتحذير فرد آخر بشأن التحقيق المستمر. وقد أدت هذه التصرفات إلى تقويض الأدلة ومحاولة أحد الأفراد قيد التحقيق الهروب من البلاد. وقد وُجه إلى جرافينا، وأقر، بتهمةٍ إضافية متعلقة بعرقلة سير العدالة في عام 2018.

على النحو الذي تمت تغطيته سابقًا بواسطة النشرة الحمراء، تمثل قضية جرافينا جزءًا من تحقيقات وزارة العدل المستمرة في الفساد الذي ينطوي على شركة النفط الوطنية الفنزويلية، حيث اتُهم في هذه التحقيقات ما لا يقل عن 26 فردًا وأقر 20 منهم بالتهم الموجهة إليهم.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *صحيفة وول ستريت جورنال*

شاهد بقضية الفساد الخاصة بالرابطة الوطنية لرياضة الجامعات يتفادى السجن، ويُؤمر بإعادة 1.56 مليون دولار أمريكي

في 6 فبراير 2020، تم الحكم على مارتي بليزر، مستشار مالي رسمي، بالسجن للمدة المنقضة في تهمة الاستخدام غير المشروع لأموال العملاء بسبب مساعدته المستفيضة في التحقيق واسع النطاق الذي تجريه وزارة العدل في الفساد المتعلق بكرة السلة لدى الرابطة الوطنية لرياضة الجامعات (NCAA). بعد الاعتراف باستخدام أموال العملاء لدعم العديد من الاستثمارات المتعثرة، سافر بليزر عبر البلاد لمساعدة المحققين في فحص الفساد المتعلق بكرة السلة لدى الرابطة الوطنية لرياضة الجامعات. وسجل بليزر محادثات للمساعدة في الكشف عن مخطط يُزعم أنه تم من خلاله استخدام مدفوعات غير مشروعة لتوجيه الرياضيين إلى مدارس ومشروعات أعمال مشتركة معيّنة. وقد أدى تعاونه إلى التحقيق مع، وفي بعض

الحالات إدانة، العديد من الأشخاص من بينهم المدربين والمسؤولين التنفيذيين للأعمال، على النحو الذي تمت تغطيته سابقًا بواسطة النشرة الحمراء. وقد أُمِر بليزر أيضًا بدفع تعويض والتخلي عن 2.4 مليون دولار أمريكي تقريبًا.

لمزيدٍ من المعلومات

- *القانون 360*

شعبة الاحتيال الجنائي بوزارة العدل تُصدر تقرير المراجعة السنوي لعام 2019

في فبراير 2020، نشرت شعبة الاحتيال الجنائي بوزارة العدل تقرير المراجعة السنوي الخاص بها والذي يشمل إحصائيات المتعلقة بالملاحقات القضائية وتسويات القضايا بموجب قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة. وانطلاقًا من التزامها بمحاكمة الأفراد المتورطين في الفساد، اتهمت وزارة العدل 34 شخصًا بانتهاكات متعلقة بقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة في عام 2019 وأثبتت 30 إدانة. بالإضافة إلى ذلك، توصلت وزارة العدل إلى تسع تسويات مؤسسية، بما في ذلك حالتين من رفض الدعوى مع رد المكاسب غير المشروعة، ما أدى إلى فرض عقوبات مالية تزيد عن 2.8 مليار دولار أمريكي على مستوى العالم.

لمزيدٍ من المعلومات

- تقرير المراجعة السنوي لعام 2019 بشأن الاحتيال الصادر عن وزارة العدل

هيئة الأوراق المالية والبورصات تُصدر قرارات بشأن المُبلِّغ عن المخالفات

في 30 مارس 2020، أعلنت هيئة الأوراق المالية والبورصات عن مكافأة لأحد المبلغين عن المخالفات بقيمة 450,000 دولار أمريكي. كان هذا المبلِّغ عن المخالفات يضطلع بدور الامتثال داخل مؤسسته، وأبلغ عن المخالفات داخليًا وانتظر 120 يومًا قبل الإبلاغ عن المعلومات إلى لجنة الأوراق المالية والبورصات. وتُعد هذه المكافأة هي المرة الثالثة فقط التي قدمت فيها لجنة الأوراق المالية والبورصات مكافأة لفرد يضطلع بمسؤولياتٍ متعلقة بالامتثال.

في 24 مارس 2020، أعلنت هيئة الأوراق المالية والبورصات عن مكافآت إضافية للمبلّغين عن المخالفات بقيمة تتجاوز 570,000 دولار أمريكي لاثنين من المبلّغين عن المخالفات قدّم كلٌ منهما معلومات أصلية إلى لجنة الأوراق المالية والبورصات. وحصل المبلّغ الأول عن المخالفات على مكافأة قيمتها 478,000 دولار أمريكي، وقدم معلومات إلى وكالات متعددة فيما يتعلق بالسلوكيات الأساسية. وتلقّى المبلّغ الثاني عن المخالفات مكافأة قدرها 94,000 دولار أمريكي. وقد رفضت هيئة الأوراق المالية والبورصات أيضًا تقديم مكافأة لأحد المبلّغين عن المخالفات في هذا التاريخ لأن عملية الإبلاغ هذه تم إجراؤها بعد أكثر من خمس سنوات بعد الموعد النهائي لتقديم المعلومات.

في 23 مارس 2020، أعلنت هيئة الأوراق المالية والبورصات عن مكافأة أخرى لأحد المبلّغين عن المخالفات بقيمة 1.6 مليون دولار أمريكي. وعلى الرغم من أن هيئة الأوراق المالية والبورصات قررت أن المبلّغ عن المخالفات قد تأخر بشكل غير معقول في الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة، إلا أن المعلومات المقدمة كان من الصعب على هيئة الأوراق المالية والبورصات اكتشافها بخلاف ذلك ونتج عنها قيام هيئة الاوراق المالية والبورصات بفتح تحقيقٍ أدى إلى إجراء إنفاذٍ ناجح.

في 28 فبراير 2020، أعلنت هيئة الأوراق المالية والبورصات عن مكافأة لأحد المبلّغين عن المخالفات بقيمة تزيد عن 7 مليون دولار أمريكي استنادًا إلى "المساعدة الشاملة والمستمرة" التي قدمها المبلّغ عن المخالفات لاكتشاف مخطط "معقّد".

يمكن أن تتراوح مكافآت المُبلِّغين عن المخالفات المنصوص عليها في قانون دود فرانك، بين 10 إلى 30 بالمائة من الأموال المُتحصَّل عليها من العقوبات المالية في إجراء الإنفاذ المؤهل الذي تتجاوز قيمته أكثر من مليون دولار أمريكي. وتُنشر إخطارات الإجراءات المشمولة بالتغطية، إجراءات الإنفاذ التي تنطوي على عقوبات تزيد عن مليون دولار أمريكي، على الموقع الإلكتروني التابع لهيئة الأوراق المالية والبورصات والموقع الإلكتروني للجنة تداول السلع الآجلة (CFTC)، ويجب تقديم المطالبات في غضون 90 يومًا من هذا النشر.

منحت هيئة الأوراق المالية والبورصات 77 مكافأة للمُبلِّغين عن المخالفات بمبلغ إجمالي يزيد عن 396 مليون دولار أمريكي منذ أن بدأت العمل بنظام المكافآت لأول مرة في عام 2012. وبالمثل، منذ أن أصدرت لجنة تداول السلع الآجلة أول جائزة لها في عام 2015، منحت اللجنة أكثر من 90 مليون دولار للمُبلِّغين عن المخالفات. ولا تفصح كلتا الوكالتين عن هويات المبلّغين عن المخالفات ولا عن التفاصيل المُحدِّدة التي تتعلق بالإجراءات المشمولة بالتغطية التي قدموا المساعدة فيها.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي وقرار هيئة الأوراق المالية والبورصات - 30 مارس 2020
- البيان الصحفي وقرار هيئة الأوراق المالية والبورصات - 24 مارس 2020
- قرار الرفض الصادر عن هيئة الأوراق المالية والبورصات - 24 مارس 2020
- البيان الصحفي وقرار هيئة الأوراق المالية والبورصات - 23 مارس 2020
- البيان الصحفي وقرار هيئة الأوراق المالية والبورصات - 28 فبراير 2020

ويليامز-سونوما تصل إلى تسوية بقيمة 1 مليون دولار أمريكي بشأن ادعاءات زائفة حول "صنع في الولايات المتحدة الأمريكية"

في 30 مارس 2020، أعلنت لجنة التجارة الفيدرالية أنها قد توصلت إلى تسوية مع شركة ويليامز-سونوما، وهي شركة قائمة في سان فرانسيسكو وتعمل في المنتجات المنزلية وأدوات المطبخ، فيما يتعلق بالادعاءات المضللة بأن بعضًا من منتجاتها صُنعت في الولايات المتحدة. وقد وافقت ويليامز-سونوما على دفع 1 مليون دولار أمريكي إلى لجنة التجارة الفيدرالية كجزء من هذه التسوية.

بحسب شكوى لجنة التجارة الفيدرالية، في عام 2018، تلقت لجنة التجارة الفيدرالية أولاً بلاغات بأن ويليامز-سونوما أعلنت أن بطانات المراتب العضوية بوتري بارن تين الخاصة بها كانت "مصنوعة في أمريكا من مواد محلية ومستوردة،" على الرغم من أن هذه البطانات كانت فعليًا مصنوعة في الصين. وكجزء من تحقيقها، طلبت لجنة التجارة الفيدرالية من ويليامز-سونوما إجراء مراجعة لعملية التحقق من بلد المنشأ لديها. وبعد تحديث ويليامز-سونوما موقعها الإلكتروني بالمعلومات الصحيحة المتعلقة ببلد المنشأ لهذا المنتج والتزامها بإجراء مراجعة أوسع نطاقًا لعملية التحقق من بلد المنشأ، أغلقت لجنة التجارة الفيدرالية تحقيقها في هذه القضية في 13 يونيو 2018 من دون إجراء إنفاذ رسمي.

في مايو 2019، تلقت لجنة التجارة الفيدرالية بلاغًا يفيد بأنه على الرغم من هذه التعهدات، منذ يونيو 2018، استمرت شركة ويليامز-سونوما في إعلان أن بعض منتجاتها (على سبيل المثال، ادعاء أن جميع منتجاتها التي تحمل العلامة التجارية غولدتوش بيكوبير آند ريجوفينيشن وكذلك منتجاتها التي تحمل العلامة التجارية بوتري بارن تين وبوتري بارن كيدز) كانت "كلها أو أغلبها مصنوعة في الولايات المتحدة"، في حين أن العديد من هذه المنتجات، في الواقع ووفقًا لشكوى لجنة التجارة الفيدرالية، "مستوردٌ بالكامل أو يحتوي على مواد أو مكونات أساسية مستوردة. "واتهمت لجنة التجارة الفيدرالية ويليامز-سونوما بتهمة التعهد الكاذب أو غير المدعوم بالأدلة وذكرت أن هذه التعهدات تشكل "تصرفات أو ممارسات غير نزيهة أو خادعة في التجارة، أو تؤثر على التجارة" بما يخالف القسم 5 من قانون لجنة التجارة الفيدرالية.

وفقًا للبيان الصحفي وأمر الموافقة المقترح، الذي سيكون مفتوحًا للتعليق العام لمدة 30 يومًا بعد النشر في السجل الفيدرالي، يحظر على ويليامز-سونوما تقديم أي تعهد بأن المنتج "صُنع في الولايات المتحدة الأمريكية" ما لم: (1) "يتم إجراء التجميع أو المعالجة النهائية للمنتج في الولايات المتحدة، وتتم جميع عمليات المعالجة الجوهرية التي تدخل في المنتج في الولايات المتحدة، ويتم تصنيع جميع أو أغلب عناصر أو مكونات المنتج أو يكون مصدرها في الولايات المتحدة"؛ أو (2) "يظهر تقييد واضح وملحوظ بجوار التعهد بحيث يوضح بدقة مدى احتواء المنتج على أجزاء أو عناصر أو مكونات و/أو معالجة أجنبية"؛ أو (3) بالنسبة إلى الادعاءات التي تفيد بأن المنتج تم تجميعه في الولايات المتحدة، "تم أخيرًا تحويل المنتج بشكل جوهري في الولايات المتحدة، وتم إجراء التجميع الرئيسي للمنتج في الولايات المتحدة، وعمليات التجميع في الولايات المتحدة جوهرية." بالإضافة إلى ذلك، يُحظر على الشركة تقديم أي تعهد "فيما يتعلق ببلد المنشأ لأي منتج أو خدمات ما لم يكن التعهد غير مضلل وتمتلك [ويليامز-سونوما] أو تعتمد، في وقت تقديم مثل هذا التعهد، على أساس معقول لتقديم التعهد." وأخيرًا، يطالب أمر الموافقة بأن تدفع ويليامز-سونوما 1 مليون دولار أمريكي إلى لجنة التجارة الفيدرالية. وقامت لجنة التجارة الفيدرالية بالتصويت بواقع 0-5 لقبول أمر الموافقة المقترح، الذي سيظل ساريًا لمدة 20 عامًا من تاريخ الإصدار.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي للجنة التجارة الفيدرالية
- شكوى لجنة التجارة الفيدرالية
- الاتفاقية المتضمنة أمر الموافقة

وكيل الوزارة لمكتب الصناعة والأمن بالإنابة يُبطل عقوبة نقدية مدنية بقيمة 31.4 مليون دولار أمريكي لانتهاكات الرقابة على الصادرات ويرد الدعوى لإعادة النظر

في 11 مارس 2020، أبطل وكيل وزارة التجارة لشؤون الصناعة والأمن بالإنابة عقوبة مدنية قدرها 31.4 مليون دولار أمريكي موصى بها من جانب أحد قضاة المحكمة الإدارية (قاضي المحكمة الإدارية) في قضية تم رفعها بواسطة مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة وكانت تنطوي على إعادة تصدير مواد خاضعة للرقابة إلى إيران بما يخالف أنظمة إدارة الصادرات. أكد وكيل الوزارة على نتائج المسؤولية القانونية التي توصل إليها قاضي المحكمة الإدارية لكنه قام بتعديل أمر الرفض وردّ القضية إلى قاضي المحكمة الإدارية لإعادة فحص مبلغ العقوبة.

ووفقًا لإخطار السجل الفيدرالي الصادر في 18 مارس 2020، أبرمت شركة نورديك ماريتايم برايفت ليمتد القائمة في سنغافورة عقدًا مع شركة مابنا إنترناشيونال إف زد إي، وهي شركة قائمة في الإمارات العربية المتحدة ولديها "صلات جوهرية مع إيران"، لإجراء مسوحات زلزالية فيما يتعلق باستكشاف شركة مابنا لحقل الغاز الطبيعي البحري فروز ب في إيران. استأجرت نورديك معدات المسح البحري من شركة ريفلكت جيوفيزيكال، التي حصلت أيضًا على ترخيص إعادة التصدير للمواد ذات الصلة. وفي خطابٍ مرسل في أبريل 2012 إلى رئيس نورديك مورتن إنهاوج، حذّر مستشار ريفلكت من أن الترخيص لم يُصرح بإعادة تصدير هذه المواد إلى إيران. وواصلت نورديك نقل واستخدام المواد في المياه الإيرانية من مايو 2012 إلى أبريل 2013 من دون تصريح الحكومة الأمريكية المطلوب.

في أبريل 2017، أصدر مكتب الصناعة والأمن خطاب اتهام إلى نورديك، يزعم فيه أنها (1) قامت على نحوٍ غير مشروع بتصدير معدات مسح زلزالية خاضعة للرقابة إلى إيران، و(2) قامت بذلك على نحو متعمد، و(3) قدمت بيانات كاذبة إلى

مكتب الصناعة والأمن أثناء التحقيق الذي أجراه. كما أصدر مكتب الصناعة والأمن خطاب اتهام إلى إنهاوج، يزعم فيه أنه ساعد نورديك وحرّضها على انتهاك أنظمة إدارة الصادرات. وفي فبراير 2020، أصدر قاضي المحكمة الإدارية قرارًا وأمرًا موصى به خلص فيه إلى أن مكتب الصناعة والأمن أثبت جميع الادعاءات الأربعة وأوصى بتوقيع غرامة قدرها 31,425,760 دولار أمريكي وفرض أمر رفض قياسي حتى يتم دفع الغرامة بالكامل.

وافق وكيل الوزارة على نتائج المسؤولية القانوني التي توصل إليها قاضي المحكمة الإدارية بشأن جميع التهم الأربعة، ولكنه ألغى العقوبة المالية المدنية التي أوصى بها قاضي المحكمة الإدارية بقيمة 31,425,760 دولار أمريكي، وهو ما يمثل ضعف قيمة العقد بين نورديك ومابنا (11.3 مليون يورو)، وردّ الدعوى لإعادة فحص العقوبة المالية بما يتفق مع السوابق الماضية. وعلى وجه التحديد، توصل وكيل الوزارة إلى أنه لم يكن هناك سابقة كافية لمثل هذه العقوبة، مستشهدًا بقضايا لم يتم فيها تغريم المدعى عليهم إطلاقًا أو تم تغريمهم جزءًا من قيمة المعاملة محل النزاع أو تم تغريمهم ولكن مع تعليق جزء كبير من الغرامة، ووجّه قاضي المحكمة الإدارية برد الدعوى لإجراء تحليل تناسبيّ بالمقارنة مع العقوبات المفروضة في قضايا مماثلة.

بالإضافة إلى ذلك، توصل وكيل الوزارة إلى أن أمر الرفض المؤقت الموصى به من جانب قاضي المحكمة الإدارية، والذي قد يستمر حتى دفع نورديك وإنهاوج غرامة مالية مدنية بالكامل، لم "يخدم أهداف العدالة". وقد قام وكيل الوزارة بتعديل مدة أمر الرفض إلى 15 عامًا، مشيرًا إلى أن هذا سوف "يحمي مصالح مكتب الصناعة والأمن في القضية."

لمزيدٍ من المعلومات

- إخطار السجل الفيدرالي

إدانة رجل أعمال إيراني بانتهاك العقوبات المفروضة على إيران، واتهام مواطن إيراني آخر بالاحتيال المصرفي وارتكاب أعمال غير قانونية في مخططٍ لتحويل الملايين إلى كيانات وأشخاص إيرانيين

في 16 مارس 2020، أعلن المدعي العام الأمريكي للمنطقة الجنوبية في نيويورك أنه بعد محاكمة لدى هيئة المحلفين لمدة أسبوعين، تمت إدانة علي صدر هاشمي نجاد، رجل أعمال إيراني، بخمس تهم متعلقة بالتآمر للتهرب من العقوبات الإيرانية بما ينتهك قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية (IEEPA)، والتآمر لارتكاب الاحتيال المصرفي، وممارسة الاحتيال المصرفي، وغسل الأموال، والتآمر للاحتيال على الولايات المتحدة. وبالمثل، في 31 يناير 2020، اتُهم بهرام كريمي، مواطن إيراني مقيم في كندا، بالتآمر لارتكاب الاحتيال المصرفي، وممارسة الاحتيال المصرفي، وإصدار بيانات زائفة. وترتبط كلتا القضيتين بمخطط متعدد السنوات للتهرب من العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران من خلال شبكة من الشركات والحسابات الصورية تهدف إلى إخفاء معاملات التجارية الإيرانية في فنزويلا.

وفقًا للوائح الاتهام والبيانات الصحفية الصادرة عن وزارة العدل، في ديسمبر 2006، قامت مجموعة ستراتوس غروب، وهي اتحاد شركات إيراني يسيطر عليه صدر وعائلته ويعمل فيه كريمي، بتأسيس شركة الإسكان الدولية الإيرانية ومقرها طهران (IIHC). وفي العام التالي، أبرمت شركة الإسكان الدولية الإيرانية عقدًا مع شركة تابعة لشركة الطاقة المملوكة للدولة في فنزويلا، شركة النفط الوطنية الفنزويلية (PdVSA)، لبناء 7,000 منزل في فنزويلا بمبلغ 475,734,000 دولار أمريكي ("المشروع"). ويُزعم أن كل من صدر وكريمي كانا عضوين في اللجنة التنفيذية لمشروع فنزويلا، والتي أنشأتها مجموعة ستراتوس غروب للإشراف على تنفيذ المشروع. وكان صدر مسؤولاً عن إدارة الشؤون المالية الشاملة للمشروع بشكل عام، بينما كان يُزعم أن كريمي مسؤول عن إدارة المشروع في فنزويلا.

بحسب البيان الصحفي لوزارة العدل، أنشأ صدر عدة شركات صورية بغرض إخفاء صلة إيران بالمدفوعات البالغة 115 مليون دولار أمريكي بين شركة النفط الوطنية الفنزويلية وشركة الإسكان الدولية الإيرانية من 2011 إلى 2013، بما يخالف قانون العقوبات الاقتصادية الأمريكي. ويُزعم أن كريمي ساعد على

تسهيل هذا المخطط.

يواجه صدر أحكامًا قضائية بالسجن كحدٍ أقصى لمدة 20 عامًا في تهمة التآمر لانتهاك قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية، و30 عامًا في تهمة الاحتيال المصرفي، و30 عامًا في تهمة التآمر لارتكاب احتيال مصرفي، و20 عامًا في تهمة غسل الأموال، و5 سنوات في تهمة التآمر للاحتيال على الولايات المتحدة.

وفي حال إدانة كريمي، سيواجه عقوبة السجن كحدٍ أقصى لمدة 30 عامًا في تهمة التآمر، و30 عامًا في تهمة الاحتيال المصرفي، وخمس سنوات في تهمة البيانات الكاذبة.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل بخصوص: صدر
- لائحة اتهام صدر
- البيان الصحفي لوزارة العدل بخصوص: كريمي
- لائحة اتهام كريمي

تسليم مواطن إيراني إلى المنطقة الغربية بولاية تكساس بتهم تتعلق بمخطط للاستحواذ على قطع غيار عسكرية حساسة وشحنها إلى إيران

في 14 مارس 2020، تم تسليم مرداد أنصاري، مواطن إيراني مقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة، من جمهورية جورجيا إلى تكساس لمواجهة تهم التآمر لانتهاك لوائح المعاملات والعقوبات الإيرانية (ITSR)، والتآمر لغسل الأموال، والتآمر لارتكاب الاحتيال الإلكتروني.

ووفقًا للائحة الاتهام والبيان الصحفي الصادر عن وزارة العدل، في 1,261 معاملة أُجريت في الفترة من أكتوبر 2007 إلى يونيو 2011، حصل أنصاري والمدعى عليه المشترك، مهرداد فوماني، أو حاولا الحصول على أكثر من 105,000 من قطع الغيار ذات القدرة العسكرية والتجارية مزدوجة الاستخدام لشحنها إلى إيران. ومن المزعوم أن قطع الغيار يمكن أن تُستخدم في أنظمة مثل الأسلحة النووية، وتوجيه وتطوير القذائف، واتصالات اللاسلكي التكتيكية الآمنة، والحروب الإلكترونية الهجومية، والتشويش اللاسلكي، وأنظمة الإنذار والرصد الرادارية. وقد قُدّرت قيمة قطع الغيار هذه معًا بأكثر من 2.6 مليون دولار أمريكي. وفي 599 معاملة من هذه المعاملات، يُزعم أن أنصاري وفوماني اشتركا مع 63 شركة أمريكية مختلفة للحصول على قطع غيار من دون إخطار الشركات بوجهتها النهائية ومن دون الحصول على تراخيص الحكومة الأمريكية المطلوبة لشحن هذه المواد إلى إيران.

في حالة إدانة أنصاري، سيواجه عقوبة بالسجن كحدٍ أقصى لمدة 20 عامًا في تهمة التآمر لانتهاك لوائح المعاملات والعقوبات الإيرانية، و20 عامًا في تهمة التآمر لغسل الأموال، وخمس سنوات في تهمة التآمر لارتكاب الاحتيال الإلكتروني.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- لائحة اتهام أنصاري

الجمعية الدولية لاتصالات الطيران تقوم بتسوية انتهاكات واضحة للوائح العقوبات العالمية لمكافحة الإرهاب مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بمبلغ 7,829,640 دولار أمريكي

في 26 فبراير 2020، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عن تسوية بقيمة 7,829,640 دولار أمريكي مع الجمعية الدولية لاتصالات الطيران (سيتا) فيما يتعلق بالانتهاكات الواضحة للوائح العقوبات العالمية لمكافحة الفساد (GTSR). وتُعد سيتا مؤسسة توفر خدمات شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لقطاع النقل الجوي المدني.

وفقًا للإخطار الإلكتروني الصادر عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، يبدو أن سيتا قد ارتكبت، في الفترة ما بين أبريل 2013 وفبراير 2018، 9256 انتهاكًا للوائح العقوبات العالمية لمكافحة الفساد، بقيمة إجمالية للمعاملات قدرها 2,428,200 دولار أمريكي، من خلال تقديم خدمات وبرامج تجارية خاضعة للاختصاص القضائي الأمريكي إلى بعضٍ من عملاء شركات الطيران الذين صنّفهم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على أنهم إرهابيون عالميون خاضعون لإدراج خاص (SDGT) بموجب الأمر التنفيذي 13224. وعلى وجه التحديد، حدد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الإرهابيين العالميين الخاضعين لإدراج خاص التالية أسمائهم والذين قد استلموا أو استفادوا من سلع سيتا أو خدماتها أو تقنياتها التي كانت تخضع للاختصاص القضائي الأمريكي: شركة ماهان إير، والخطوط الجوية العربية السورية، وكاسبيان إير، ومعراج إير، والناصر للطيران.

تعتبر هذه القضية ملحوظة بشكل خاص بسبب التطبيق الشامل للاختصاص القضائي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية. وعلى الرغم من عدم مشاركة أي من الأشخاص الأمريكيين أو المصارف الأمريكية، فقد توصل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أنه يتمتع بالاختصاص القضائي لأن الرسائل المتعلقة بالخدمات التي قدمتها سيتا زعمًا إلى الإرهابيين العالميين الخاضعين لإدراج خاص كانت "موجهة عبر" أطلنطا، جورجيا. بالإضافة إلى ذلك، أثبت مكتب مراقبة الأصول الأجنبية تمتعه بالاختصاص القضائي نظرًا لأن سيتا وفرت إمكانية الوصول إلى خدمات تتبع ومطابقة الأمتعة المفقودة العالمية التي تمت استضافتها على الخوادم الموجودة في الولايات المتحدة وتم الاحتفاظ بها من جانب شركة تابعة أمريكية. كما توصل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إلى أن هذه الخدمات تخضع للاختصاص القضائي الأمريكي نظرًا لأنها قد تم تقديمها باستخدام برنامج أمريكي المنشأ "مع العلم بأن العملاء الذين تم تعيينهم كإرهابيين عالميين خاضعين لإدراج خاص سوف يستفيدون من استخدام البرنامج."

قرر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن أقصى عقوبة قانونية معمول بها هي 2,453,077,327 دولار أمريكي. ووفقًا لتوجيهات الإنفاذ الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، قرر المكتب أن العقوبة المالية المدنية الأساسية في هذه القضية بلغت 13,384,000 دولار أمريكي نظرًا لأنه قرر أن سيتا لم تُفصح ذاتيًا عن المخالفات بشكل طوعي وأن المخالفات تشكل قضية غير فاضحة. وفي التوصل إلى مبلغ التسوية البالغ 7,829,640 دولار أمريكي، أخذ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عوامل التفاقم والتخفيف التالية بعين الاعتبار. وحدد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عوامل التفاقم التالية والتي تشمل: (1) أن سيتا كان لديها معرفة فعلية بأنها تقدم خدمات وبرامج إلى إرهابيين عالميين خاضعين لإدراج خاص بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و(2) أن سيتا ألحقت ضررًا بأهداف السياسة الخارجية الخاصة بلوائح العقوبات العالمية لمكافحة الفساد في القيام بذلك؛ و(3) أن سيتا تُعد كيانًا متطورًا من الناحية التجارية يزاول أعماله في كل دولة تقريبًا. حدد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عوامل التخفيف التالية لتشمل ما يلي: (1) لم تتلق سيتا إخطاراً بالغرامة أو استنتاجًا بارتكاب انتهاك في السنوات الخمس قبل الانتهاك الأول؛ (2) كانت المعاملات ذات الصلة تمثل نسبة صغيرة من أعمال سيتا؛ (3) بذلت سيتا جهود علاجية كبيرة لتحسين برنامج الامتثال لديها؛ و(4) تعاونت سيتا في تحقيقات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

لمزيدٍ من المعلومات

- إخطار الإجراء الأخير لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- الإخطار الإلكتروني لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية

اتهام هواوي وشركاتها الفرعية بالتآمر للقيام بالابتزاز وسرقة الأسرار التجارية وارتكاب انتهاكات متعلقة بالتصدير

في 13 فبراير 2020، أعلنت وزارة العدل إعادة تقديم لائحة اتهام بديلة تُوَّجه الاتهامات فيها إلى شركة هواوي تكنولوجيز ليمتد وشركتين أمريكيتين تابعتين لها بالتآمر لانتهاك قانون المؤسسات الخاضعة للابتزاز والمؤسسات الفاسدة. تستند لائحة الاتهام البديلة الجديدة هذه إلى لائحة اتهام سابقة أصدرتها وزارة العدل في يناير 2019، تمت تغطيتها سابقًا في نشرة حمراء، حيث شملت 10 اتهامات موجهة ضد هواوي فيما يتعلق بسرقة أسرار تجارية واحتيال إلكتروني وإعاقة سير العدالة. تتضمن لائحة الاتهام البديلة الجديدة 16 اتهامًا، بما في ذلك التآمر لانتهاك وارتكاب انتهاكات فعلية لقانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية ولوائح المعاملات والعقوبات الإيرانية، من بين أمور أخرى. وبموجب لائحة الاتهام البديلة، يشمل المُدعى عليهم هواوي وأربع شركات فرعية رسمية وغير رسمية - وهي هواوي ديفايس كو ليمتد، وهواوي ديفايس الولايات المتحدة إنك، وفيوتروي تكنولوجيز إنك، وسكاي كوم تك كو ليمتد - بالإضافة إلى المدير المالي لهواوي، وانتشو منغ.

وفقًا للبيان الصحفي الصادر عن وزارة العدل ولائحة الاتهام البديلة، تتعلق الاتهامات الجديدة بجهود بذلتها هواوي وشركاتها الفرعية "على مدى عقود طويلة" لإساءة استخدام الملكية الفكرية الأمريكية، مثل رمز المصدر وأدلة المستخدم لأجهزة توجيه الإنترنت والتقنيات الهوائية وتقنية اختبار الروبوت. تدعي لائحة الاتهام أن الأطراف قد نفذت هذا الاختلاس من خلال طرق مختلفة، بما في ذلك: إبرام اتفاقيات سرية مع مالكي الملكية الفكرية ثم إساءة استخدام الملكية الفكرية لاستخدامهم التجاري؛ وتوجيه موظفين جدد إلى إساءة استخدام الملكية الفكرية لجهة عملهم السابقة؛ والاستعانة بوكلاء مثل الأساتذة الذين يعملون في مؤسسات البحث للحصول على الملكية الفكرية، كما تدعي لائحة الاتهام أن "هواوي" "أطلقت سياسة رسمية تطبق برنامج حوافز لمكافأة الموظفين الذين حصلوا على معلومات سرية من المنافسين." ووفقًا للبيان الصحفي لوزارة العدل، عمل هذا السلوك على تمكين شركة هواوي من خفض تكاليف البحث والتطوير والتأخيرات المصاحبة بشكلٍ حاد، مما منح الشركة "ميزة تنافسية كبيرة وغير عادلة".

بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا للائحة الاتهام البديلة، قامت هواوي وشركتها الفرعية سكاي كوم، في الفترة ما بين نوفمبر 2007 ونوفمبر 2014، بالفعل بتصدير سلع وتقنيات وخدمات إلى حكومة إيران من دون ترخيص من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. وتعد سكاي كوم شركةً مسجلةً في هونج كونج وتزاول عملياتها التجارية الرئيسية في إيران. خلال سلسلة من المعاملات لبيع أسهم سكاي كوم بين شركات وسيطة، أخفت شركة هواوي، حسب المزاعم، ملكيتها لشركة سكاي كوم وادعت كذبًا أن سكاي كوم كانت شريكًا تجاريًا محليًا في إيران وليست شركة فرعية لها. ومن خلال تشغيل سكاي كوم كشركة فرعية غير رسمية، كانت هواوي تهدف إلى الحصول على سلع وتقنيات وخدمات أمريكية محظورة، بما يشمل خدمات مالية، لصالح أعمالها التجارية في إيران.

علاوة على ذلك، تدعي لائحة الاتهام أنه، بدءًا من وقت لا يتجاوز عام 2008، قدمت هواوي العديد من البيانات الكاذبة إلى الجهات الحكومية والمؤسسات المالية الأمريكية فيما يتعلق بطبيعة أنشطتها التجارية ونطاقها في الدول الخاضعة للعقوبات، بما في ذلك إيران وكوريا الشمالية، لتجنب فرض قيود بشأن الأسواق وفرص الأعمال الأمريكية.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- لائحة الاتهام البديلة الثالثة

اتهام خمسة أشخاص أمريكيين ببيع نفط إيراني إلى مصفاة في الصين بما يخالف العقوبات المفروضة على إيران

في 7 فبراير 2020، وجهت وزارة العدل اتهامات ضد نيكولاس هوفان، وزهنيو وانج، وروبرت ثويتس، ونيكولاس جيمس فوكس، ودانييل راي لين (يشار إليهم مجتمعين باسم "المدعى عليهم") بالتآمر لانتهاك قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية في محاولةٍ منهم لإبرام معاملة لبيع النفط الإيراني الخاضع للعقوبات.

وفقًا للشكوى، تآمر المدعى عليهم، في الفترة من يوليو 2019 إلى فبراير 2020، للتهرب من العقوبات المفروضة على إيران عن طريق محاولة شراء النفط من إيران وبيعه إلى مصفاة في الصين، والتي كان وانج هو الممثل الأمريكي لها، ويُزعم أن هوفان كان سيبيع النفط المكرر بعد ذلك للمشترين في الولايات المتحدة وبنما والصين. وسعى المدعى عليهم، حسب المزاعم، إلى إخفاء منشأ النفط وبيعه باستخدام شركة وهمية بولندية على أنها البائع. ووافق أيضًا لين على استخدام شركته، ستاك رويالتيز في تكساس، لغسل العمولات المكتسبة من المعاملة، وتقدم فوكس وثويتس بطلب جوازات سفر لأنتيغوا لإنشاء حسابات مصرفية سويسرية خارجية والتي يحتفظ فيها المدعى عليهم بعمولاتهم.

في حال إدانتهم، يواجه كل مدعى عليه عقوبة بحد أقصى 25 سنة في السجن، بالإضافة إلى غرامة محتملة بحد أقصى 1.25 مليون دولار.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- الشكوى

الممثل التجاري للولايات المتحدة يطلب تقديم تعليقات على القسم 301 بشأن التعريفات المفروضة على المنتجات ذات الصلة بكوفيد-19

في يوم الجمعة 20 مارس 2020، أعلن مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة أنه قد افتتح فترة تقديم تعليقات عامة جديدة للشركات والهيئات الحكومية لطلب استبعاد منتجات إضافية من الرسوم المفروضة بموجب القسم 301 على منتجات الرعاية الطبية الصينية المنشأ اللازمة للاستجابة لتفشي كوفيد-19.

يحث الممثل التجاري للولايات المتحدة الأطراف على تقديم التعليقات في أسرع وقت ممكن، ولكن سيبقي فترة التعليق مفتوحة حتى 25 يونيو 2020 مع وجود تطبيق مزيد من فترات التمديد، حسب الاقتضاء.

يمكن للأطراف المعنية تقديم التعليقات هنا.

لمزيدٍ من المعلومات

- التنبيه المتعلق التجارة الدولية الصادر عن أكين غامب

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يفرض عقوبات على شركات فرعية رئيسية لشركة روس نفط ومسؤول تنفيذي للعمل في قطاع النفط في فنزويلا

في 18 فبراير 2020، أدرج مكتب مراقبة الأصول الأجنبية شركة روس نفط تريدينج إس أيه، وهي شركة فرعية لشركة المساهمة المفتوحة التي يقع مقرها في روسيا روس نفط، ورئيسها، ديدييه كاسيميرو، في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم للقيام بأعمال وساطة في عمليات شحن للنفط الخام من فنزويلا، وهي أنشطة خاضعة لقيود بموجب الأمر التنفيذي 13850. وفي 12 مارس 2020، أدرج مكتب مراقبة الأصول الأجنبية شركة تي إن كي تريدينج إنترناشيونال إس أيه (تي تي آي) في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم، وهي شركة أخرى فرعية لشركة روس نفط للقيام بأعمال وساطة لبيع ونقل النفط الخام من فنزويلا.

ونتيجةً لهذا الإجراء، يُحظر على الأمريكيين عمومًا مزاولة أعمال مع روس نفط تريدينج وتي تي آي وكاسيميرو والكيانات التي يملكونها بنسبة 50 بالمائة أو أكثر، من دون الحصول على تصريح من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. ولا تنطبق هذه العقوبات على شركة روس نفط أو الكيانات ذات الصلة التي لا تمتلكها روس نفط تريدينج وتي تي آي وكاسيميرو بنسبة 50 بالمائة أو أكثر.

أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أيضًا الترخيص العام رقم 36 بتاريخ 18 فبراير 2020، والذي صرح للأمريكيين بالمشاركة في أنشطة محظورة بخلاف ذلك من أجل تصفية المعاملات التي تشارك فيها روس نفط تريدينج والكيانات المملوكة لها بنسبة 50 بالمائة أو أكثر. في 12 مارس 2020، استبدل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية هذا الترخيص ليحل محله الترخيص العام رقم "36أ"، والذي يصرح أيضًا بإجراء بعض أنشطة تصفية المعاملات التي تتشارك فيها تي تي آي، ويسري هذا الترخيص حتى الساعة 20 مايو 2020الساعة 12:01 صباحًا بالتوقيت الصيف الشرقي. يمكن أن يخضع غير الأمريكيين للعقوبات إذا رأى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أنهم يقدمون المساعدة المادية أو السلع أو الخدمات إلى روس نفط تريدينج و/أو تي تي آي و/أو وكاسيميرو. يصرح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في سؤال من الأسئلة الشائعة أن غير الأمريكيين لن يتعرضوا للعقوبات في حالة مشاركتهم في أنشطة مع روس نفط تريدينج أو تي تي آي خلال فترة التصفية التي تتسق مع الترخيص العام رقم "36أ"، ولكن لن تشمل هذه الأنشطة المصرح بها في فترة التصفية إبرام "أعمال جديدة" مع روس نفط تريدينج أو تي تي آي. وفيما يتعلق بغير الأمريكيين الذين لا يمكنهم تصفية أنشطة روس نفط تريدينج أو تي تي آي قبل 20 مايو 2020الساعة 12:01 صباحًا بالتوقيت الصيف الشرقي، فمن الموصى به طلب التوجيه من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

لمزيدٍ من المعلومات

- التنبيه المتعلق بالتجارة الدولية الصادر عن أكين غامب فيما يتعلق بشركة روس نفط تريدينج
- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية بشأن شركة روس نفط تريدينج وكاسيميرو
- الإخطار الإلكتروني لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية بشأن شركة روس نفط تريدينج وكاسيميرو
- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية بشأن تي تي آي
- الإخطار الإلكتروني لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية بشأن تي تي آي
- الترخيص العام رقم 36أ
- السؤال 817 والسؤال 818 من الأسئلة الشائعة لدى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يصدر أسئلة شائعة متعلقة بلوائح الإبلاغ والإجراءات والعقوبات

في 20 فبراير 2020، نشر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية سؤالين جديدين من الأسئلة الشائعة فيما يتعلق بلوائح الإبلاغ والإجراءات والعقوبات. ويرتبط كلاهما بما صدر في 21 يونيو 2019 عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، التعديل على لوائح الإبلاغ والإجراءات والعقوبات، والذي تمت تغطيته سابقًا في النشرة الحمراء.

يؤكد السؤال 819 من الأسئلة الشائعة أن التعديل الصادر في 21 يونيو 2019، بما في ذلك المتطلب الموسع بموجب القسم 501.604 من لوائح الإبلاغ والإجراءات والعقوبات، يفيد بأن يقدم جميع الأمريكيين والأشخاص الخاضعين للاختصاص القضائي الأمريكي - ولا يقتصر الأمر على المؤسسات المالية الأمريكية - تقارير إلى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية فيما يتعلق بالمعاملات المرفوضة في غضون 10 أيام عمل من المعاملة المرفوضة. قبل التعديل، لم يُطلب إلا من المؤسسات المالية الأمريكية تقديم تقارير بشأن عمليات تحويل الأموال المرفوضة. ويؤكد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، في السؤال 819 من الأسئلة الشائعة، على أنه سيواصل قبول التعقيبات والأسئلة المتعلقة بالقاعدة أثناء مواصلته في مراجعتها.

يوضح السؤال 820 من الأسئلة الشائعة أنه عندما يُطلب من شخص أمريكي تقديم تقرير بشأن معاملة مرفوضة بموجب القسم 501.604، إلا أنه لا يمتلك جميع المعلومات المطلوبة بموجب القسم 501.604(ب)، لا يتوقع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بوجهٍ عام من مقدم التقرير طلب مزيد من المعلومات من الطرف المقابل فقط للحصول على معلومات إضافية مطلوب الإبلاغ عنها. من المتوقع أن يقدم مقدمو تقارير المعاملات المرفوضة المعلومات المطلوبة السارية في جميع سيناريوهات الرفض (على سبيل المثال المعلومات المتعلقة بمقدم التقرير، وتاريخ رفض المعاملة، والسلطة أو السلطات القانونية التي تم رفض المعاملة بموجبها، وأية وثائق ذات صلة يتم استلامها فيما يتعلق بالمعاملة).

لمزيدٍ من المعلومات

- الإخطار الإلكتروني لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- السؤال 819 والسؤال 820 من الاسئلة الشائعة
- تعديل 21 يونيو 2019

موارد التحقيقات العالمية

- جهات الإنفاذ الحكومية تركز على الإجراءات المتعلقة بفيروس كورونا
- الرئيس ترامب يُعلق دخول المسافرين من 26 دولة أوروبية بسبب كوفيد-19
- وزارة التجارة تقدم فترة تعليق مدتها 15 يومًا للترخيص العام المؤقت وتمدد فترة السريان حتى 15 مايو 2020
- وزارة الخزانة تصدر قاعدة مقترحة لتنفيذ متطلبات رسوم تقديم الإخطارات الطوعية للجنة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة
- مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يفرض عقوبات على شركات فرعية رئيسية لشركة روس نفط ومسؤول تنفيذي للعمل في قطاع النفط في فنزويلا
- أمر تنفيذي جديد يستهدف قوانين التهرب من الجمارك والمنشورات الدولية في ضوء خطة عمل وزارة الأمن الوطني لمكافحة ارتفاع نسبة السلع المزيفة والمقرصنة عبر الإنترنت
- الرئيس ترامب يمدد التعريفات الواردة في القسم 232 المفروضة على الألومنيوم والصلب؛ ويطلب تطبيق عملية لتقديم طلبات استبعاد منتجات جديدة

موارد قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

للحصول على سجلٍ كاملٍ بجميع إجراءات الإنفاذ المتعلقة بقانون مكافحة ممارسات الفساد الأجنبية، يُرجى زيارة المواقع الإلكترونية التالية المحتفَظ بها لدى الجهات التنظيمية الأمريكية:

- إجراءات الإنفاذ الخاصة بوزارة العدل (2020)
- حالات الرفض من وزارة العدل
- إجراءات الإنفاذ الخاصة بهيئة الأوراق المالية والبورصات

المشاركة في مشاريع الكتابة والتحدث

إذا كنت ترغب في دعوة محامي أكين غامب للتحدث في شركتك أو مع مجموعتك حول قانون مكافحة الفساد أو الامتثال أو الأمن المعلوماتي أو الإنفاذ والسياسة أو غير ذلك من مواضيع التحقيق والامتثال الدولية، فيُرجى الاتصال بجايمي شيلدون على الرقم 212.407.3026 1+ أو التواصل عبر البريد الإلكتروني.

مزيد من المعلومات للمحامين المشتركين في التحقيقات العالمية وممارسة الامتثال.

المحررون التنفيذيون
بول دبليو بتلر
كريستيان ديفيس
سوزان كين

محررو تطورات مكافحة الفساد
ستانلي وودوارد
ميليسا دي ويتكر
ماثيو برين
مايكل فايرز
ماكينزي ميلر
جيلي بي ريتشاردز
أليسون إس ثورنتون

محررو تطورات وإجراءات إنفاذ مراقبة الصادرات والعقوبات والجمارك
مايكل جيمس آدم
جون برايان كالاهان
كاثرين بي بادجيت
كاميرون بيك
جنيفر ثونم

ترجمات النشرة الحمراء إلى الصينية، والروسية، والعربية، والإسبانية متاحة على أساس مؤجل. يُرجى التحقق من الروابط الموجودة أعلاه أو روابط الطبعات المؤرشفة أدناه للاطلاع على الطبعات المترجمة السابقة.

الطبعات المؤرشفة | الطبعات المؤرشفة—العربية | الطبعات المؤرشفة—الصينية | الطبعات المؤرشفة—الإسبانية | الطبعات المؤرشفة—الروسية

akingump.com

حقوق الطبع والنشـــر © لعام 2020 محفوظة لشـــركة أكين غامب ســـتراوس هاور وفلد إل إل بي جميع الحقوق محفوظة. الإعلان للمحامين. تُوزع هذه الوثيقة للاســـتخدام المعلوماتي فقط؛ لا تشكل نصيحة قانونية ويجب عدم استخدامها على هذا النحو. النتائج السابقة لا تضمن نتائج مماثلة. شركة أكين غامب ستراوس هاور وفلد إل إل بي التي تُزاول أعمالها تحت اسم أكين غامب إل إل بي هي شركة محدودة المسؤولية في نيويورك، وهي مُرخَّصة ومُنظَّمة من قِبل سلطة تنظيم المحامين بموجب رقم 267321. قائمة الشركاء متاحة للمطالعة في الطابق الثامن، ميدان تين بيشوبس، لندن E1 6EG. لمزيدٍ من المعلومات حول أكين غامب إل إل بي، أو أكين غامب ستراوس هاور وفلد إل إل بي، أو الكيانات الأخرى ذات الصلة التي تعمل ضمن شبكة شركة أكين غامب في جميع أنحاء العالم، يُرجى الاطلاع على صفحة الإشعارات القانونية.

تحديث التفضيلات | الاشتراك | إلغاء الاشتراك | تحويل إلى صديق | الإشعارات القانونية | الموقع الإلكتروني لشركة أكين غامب

تم إرسال هذه الرسالة الإلكترونية من قبل:2001 كيه ستريت، نورث ويست، واشنطن العاصمة 20006-1037